

الفصل الحادي عشر

الموارد والخصيت في التعليم العالي

تعب ومشكلات مضاعفة

جي. فردريكس فولكواين J. Fredericks Volkwein

ستيفن دي. جرونج Stephen D. Grunig

في مسرحية شكسبير (ماكبث)، تقوم الساحرات الثلاث بتحديد نسب مكوّنات إناء يغلي كي ينغمسن في "نبوءة بواسطة علم العرافة". وبنحو مشابه، ننجح في التعليم العالي الأميركي، في تخمير مزيج من الأشياء المختلفة كي نصنّف المؤسسات ونحدد مراتبها. ومن أجل جذب زبائن سنويين إلى منشوراتهم، يسبب بعض الناشرين "تعباً ومشكلات مضاعفة" من خلال إدخال تغييرات إلى المزيج المتنوع لشرابهم المخمّر كل عام. وفي المرجل الأكثر شهرة، أشعل يو. إس. نيوز آند وورلد ريبورت (يوس. نيوز) نيران الجدل التي أثارَت بعض القادة الأكاديميين وحيرت آخرين، بما أن المراتب المنشورة لبعض الجامعات ترتفع وتنخفض مع كل طبعة جديدة.

ورغم أن (ماكبث) مشوش من نبوءات الساحرات، فهو يبحث عنها ويصوغ أفعاله بحسبها. تماماً هكذا يتأثر الآباء والطلاب والأوصياء وصانعو السياسة، وحتى هيئة التدريس بقوة بالتقويمات والأدلة. فالكليات والجامعات منخرطة في لعبة ميتافيزيقية ينخرط فيها الرؤساء والعمداء والباحثون المؤسسيون في تخمين استراتيجي كي يحددوا المجالات التي يمكن أن يُشدد عليها أو لا يُشدد في التصنيفات القادمة. وكمثل ماكبث، تبدو حظوظ المؤسسات وكأنها خاضعة

للقدر، لنزوات تقيحات غير قابلة للتنبؤ في التصنيفات وتحديد المراتب من عام لآخر. يحاول هذا الفصل أن يتكهن بما تقوله لنا العناصر المختلفة لشراب التصنيفات وتحديد المراتب عن مسؤولية الكليات والجامعات. بماذا تتبأ عن المزيج الغامض للجودة والأداء؟

وكما تم التنويه في فصل بيرك الأول، وفي مكان آخر من هذا المجلد، هناك على الأقل ثلاثة نماذج منفصلة، أو فلسفات، عما يشكل التعليم الممتاز (انظر أيضاً الفصل العاشر). تمثل هذه النماذج النقاط الثلاث في مثلث المسؤولية الذي هو الإطار المنظم لهذا الكتاب.

أولاً، تتمسك الجماعة الأكاديمية تقليدياً بنموذج سمعة المورد. ويشدد هذا النموذج على أهمية الموارد المالية، وأوراق اعتماد هيئة التدريس، ودرجات اختبار الطلاب، والتمويل الخارجي، والتصنيفات وتحديد المراتب. وتلعب سمعة المؤسسة وبرنامج دوراً مهماً، هذا إذا لم يكن محورياً، في هذا النموذج لأن التصنيفات القائمة على السمعة تقيس الآراء السائدة حول المؤسسات أو البرامج. ولكن كما ناقش فيما يلي، ترتبط المعتقدات نفسها بنحو متكرر بمواصفات مؤسسية قابلة للقياس. وغالباً ما يتركز الانتباه على التصنيفات، مع ذلك من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار القيمة الاجتماعية للمواصفات المؤسسية التي تخدم كأساس للمعتقدات والتصنيفات.

ثانياً، تتمسك الجماعة المدنية والحكومية عادة بنموذج الاستثمار الاستراتيجي. ويشدد هذا النموذج على أهمية ريع الاستثمار، وتحليل التكاليف إزاء الأرباح، ومقاييس النتائج والإنتاجية مثل حصيللة القبول، ونسب التخرج، والوقت اللازم للشهادة، والإنفاقات لكل طالب. في داخل هذا النموذج، تتعلق التصنيفات القائمة على السمعة بدرجة صياغتها لكبرياء قادة العمل والشؤون المدنية ورغبتهم

بدعم ومنح الاستقلالية لمؤسسات التعليم العالي. ورغم أن صانعي سياسة الولاية يمكن أن يمتلكوا اهتماماً عرضياً بالتصنيفات، فإنهم أكثر اهتماماً بقوة المواصفات المؤسسية التي تعبر عنها التصنيفات. مثلاً، تهتم الولايات بعامة بالحفاظ على كفاءتها التكنولوجية والعلمية، وهكذا على سمعتها، كوسيلة لتطوير قاعدة صناعتها الضريبية ونموها الوظيفي.

ثالثاً، يتمسك كثير من أولياء الأمور والطلاب وموظفو شؤون الطلاب بنموذج يرتكز إلى الزبون. فهذا النموذج المهتم بالسوق يشدد على خدمة زبون جيدة، وارتياح الطلاب، وتوفير هيئة التدريس، والتغذية المستعادة للخريجين، والرسم المنخفضة، والمساعدة المرتفعة. ويعبر سيمور Seymour عن هذا النموذج في كتابه حول Q: خلق الجودة في التعليم العالي (1992). يقترح أن الأولوية الأولى للكلية أو الجامعة يجب أن تكون تقويم وتحقيق احتياجات الطلاب، وأولياء الأمور، وأرباب العمل، و"زبائن" آخرين للتعليم العالي. فالمؤسسات التي تحقق الجودة الأعلى هي التي تقوم بالعمل الأكثر فعالية في تلبية احتياجات زبائنهم. هكذا، إن زبائن المؤسسة، وليس الخبراء، هم الذين يعرفون الجودة.

تقويمات طلاب البكالوريوس وتحديد مراتبهم

يصف هذا القسم من فصلنا ويفحص تقويمات وتحديد مراتب كلية طلاب البكالوريوس التي تظهر في المنشورات الأميركية الرئيسية. ذلك أن الناشرين يحاولون تبسيط عالم معقد لقادتهم من خلال وصف، وفرز وتصنيف الكليات بطرق متنوعة. ونميز بين أدلة تفرز الكليات إلى فئات وصفية، منها ما يصنف المؤسسات، ومنها ما يحدد مراتبها. فبعض الطلاب وأولياء الأمور يخلطون بين وظائف الفرز والتصنيف وتحديد المراتب. أما بالنسبة لكثير من الطلاب والأسر، فإن عملية اختيار الكلية مسألة صعبة تقتضي منهم موازنة عدد معقد من

الخصائص الأكاديمية مع أهداف تعليمية معينة، واحتياجات شخصية، وقيم، ومواقف، وتمويل، ومقدرات المتقدمين. وتدهشنا المعطيات الفعلية والسرد الوصفي المقدم في معظم الأدلة بما أنها تقدم معلومات مفيدة للطلاب والأسر وهم يتقلون بين خيار الكلية وعملية القبول. على أي حال، إن اختزال الكليات إلى مراتب تبسيطية يجعل عملية التلاؤم بين الطالب والمؤسسة تبدو كأنها سريعة وسهلة؛ لكنها ليست كذلك.

يجمع كثير من الناشرين وطبعون كمية جيدة من المعلومات عن الكليات وانجامعات لكنهم يتوقفون خشية محاولة اختزال الحقائق إلى فئة تصنيفية واحدة، وربما كان (كتيب مجلس الكلية) و(دليل بيل اليومي الداخلي) أبرز مثالين على ذلك. أما (اللمحات الموجزة عن الكليات الأميركية) لبارون و(كليات الأربع سنوات) لبيترسون، و(توصيات حول الكليات) لرج Rugg فتصف نفسها بنحو صحيح بأنها تفرز الكليات إلى فئات قبول. ويزعم (دليل فيسك للكليات) و(برنستون ريفيو) بشكل صحيح بأنهما ينخرطان في التصنيف. وهناك في الحقيقة مئات من أدلة الاختصاص التي تخدم أعداداً معينة من الطلاب: الكليات التي هي أكثر تزوداً بأجهزة الاتصال، والتي تقبل العاجزين، والمحافضة، والمستندة إلى الإيمان، والتي تخدم الهسبانيين، وإلى ما هنالك. ورغم أن عدد الأدلة المنشورة ازدهر في الأعوام الأخيرة، فإن بضعة من أدلة الأمة الأكثر تبجيلاً مثل أدلة كاس وبرنباوم ولفجوي تبدو وكأنها لم تعد تُنشر. وفي هذا الفصل سنصف ما نستطيع فك مغالته حول "الانتقائية" و"التنافس" والتصنيفات "الأكاديمية" التي تستخدمها أدلة الكلية تلك.

يعرض الجدول 11-1 بعض السمات البارزة للأدلة الأربعة الرئيسية ويو. إس نيوز، والمعلومات التي تحتوي عليها، وطبيعة التصنيفات التي تستخدمها لتصنيف

الكلية. وتشترك أقدم الأدلة (بارون وبيترسون) تقريباً في تغطية مؤسسية مشابهة وتصنف الكليات بحسب انتقائها للطلاب المقبولين. ويجمع دليل بارون المعلومات تقريباً حول جميع مؤسسات الأربع سنوات المعتمدة أكاديمياً وينشئ عملية فرز من ست فئات للتفاضل على الدخول. ويجمع دليل بيترسون أيضاً المعلومات عن جميع كليات الأربع سنوات تقريباً ويسأل كل كلية أن تضع نفسها في واحدة من الفئات الخمس من "صعوبة" القبول. ويستخدم فيسك نظام تصنيف خمس نجوم لتصنيف الحياة الأكاديمية والاجتماعية والطلابية في كل جامعة. ويقدم برنستون ريفيو من 60 إلى 99 تصنيفاً للكليات في كل من الفئات الأربع: القبول، الأمور الأكاديمية، نوعية الحياة، والمساعدة المالية.

أما اللوحات الموجزة عن الكليات الأميركية لبارون الذي يُنشر كل عامين منذ الخمسينيات فيصنّف الكليات والجامعات بحسب تصنيف الذين ينتقون طلاب السنة الأولى الجدد الأكفاء. وقد قيل إن تصنيف بارون الذي يستخدم مقياساً متسقاً نسبياً مع مرور الأعوام هو مزيج من النسبة المئوية للمتقدمين المقبولين، والمرتبة في الصف أثناء الدراسة الثانوية أو معدل الدرجات، ومتوسط درجات اختبار القدرة على الدراسة، واختبار الكلية، ونسبة وضع درجة كل شخص جديد في الصف في مستويات معينة من اختبار القدرة على الدراسة واختبار الكلية أو أعلى منها. وتضع الطبعة الخامسة والعشرون الحالية من دليل بارون ستاً وأربعين كلية في الفئة الأكثر تنافساً، و94 في تنافس عال، و243 مؤسسة في فئة تنافسية جداً؛ الفئة الأكبر هي تنافسية، وفيها ستمائة وخمسة عشرة مؤسسة. ورغم أن المنهج الدقيق لحساب تلك التصنيفات غامض قليلاً فإن تصنيفات الجامعة كانت مستقرة بشكل معقول مع مرور الزمن. وفي تحليلاتنا ترتبط بشكل أكبر مع معدل درجات اختبار القدرة على الدراسة من أجل صف طالب السنة الأولى الجديد.

أما دليل تومسون - بيترسون كليات الأربع سنوات، الذي يطبعه بيترسون سنوياً منذ 1970 فيحتوي على فهرس يصنّف الكليات بحسب صعوبة الدخول إليها المصنفة ذاتياً. وتتقي كل كلية المستوى الذي يرتبط مع صعوبة التسجيل فيها، بحسب شروط يقدمها الناشر. ففي الطبعة الرابعة والثلاثين، قامت 172 مؤسسة بتصنيف نفسها على أنها تلائم الفئة الأكثر صعوبة، وصنفت 172 كلية نفسها بأنها صعبة جداً، و1157 صعبة إلى حد ما و313 كلية صعبة في المستوى الأدنى، و240 كلية كغير تنافسية.

معلومات مسج:		
تصنيف أكاديمي	x	x
تصنيف جودة الحياة	x	x
جودة الحياة الاجتماعية	x	x
تصنيف المساعدة المالية	x	x
مؤاد الهيئة التدريسية		
مؤاد مالية		
مؤاد - الالتحاق		
الاختلاف بالطلاب		
الجدد		
التخرج في خمس أو ست سنوات		
مبلغ الخرجين		
نسبة التخرج المتوقعة		
إزاء العملية		
ملاحظة: x = المتغيرات المستخدمة في كل تصنيف، بحسب الناشر.		

يركز فيسك ولوج Logue وبرنستون ريفيو تغطيتهم على المؤسسات الثلاثمائة "الأفضل والأكثر أهمية". (المشتريات الأفضل لبارون والكليات المتنافسة لبيترسون يعلنان عن نفسيهما للجمهور نفسه). ويقدم دليل فيسك إلى الكليات، الذي نُشر أولاً في 1982، وصفاً محترماً للسماوات البارزة لمؤسساته المثبتين وتسع وتسعين (نيكولسون، 1991؛ واليري Walleri وموس Moss، 1995). ويصنّف دليل فيسك الكليات في ثلاثة ميادين: الشؤون الأكاديمية، الحياة الاجتماعية، ونوعية الحياة، مستخدماً نموذج النجومية من 1 إلى خمسة. ويمكن أن يكون التصنيف ذاتياً نوعاً ما، لكنه يسجل معدل درجات اختبار الكلية واختبار القدرة على الدراسة لصف طلاب السنة الأولى؛ وعدد المتقدمين والمقبولين والمُسَجَلين؛ ونسبة التخرج في خمس سنوات؛ والنسبة المئوية للجدد العائدين إلى عامهم الثاني في الكلية. ونجد أن هذه البنود تترابط بشكل كبير في تصنيف الخمس نجوم.

أما دليل برنستون ريفيو، أفضل 351 كلية، الذي نُشر أول مرة في 1992 فهو أحدث الأدلة المحللة في هذا الفصل. (والدليل الأكثر شمولاً الذي نشره برنستون ريفيو، هو الكتاب الكامل للكليات، ويغطي حوالي 1200 مؤسسة ولكنه يصفها بدلاً من أن يصنفها). وينشئ الناشر وصفاً للجودة من تحليل 106.000 استجابة للمسح في سنوات متعددة من قبل الطلاب. فالمسح الجامعي للطلاب يتألف من حوالي سبعين بنداً تتعلق بأراء الطلاب في "موضوعات تتسلسل من إدارة المدرسة إلى حيواتهم الاجتماعية، ومن نوعية الطعام إلى نوعية التعليم". ويبدو كأن الناشرين يفضلون تعليقات ذكية وغير عادية من الطلاب تشكل مادة مسلية للقراءة. فالتصنيفات التي تظهر في (ذ ريفيو) هي من نمطين: (1) "ما هو موفّق وما ليس موفّقاً": الكليات العشرون الأكثر تفوقاً في الشؤون الأكاديمية، والإدارة، ونوعية الحياة والسياسة والمعطيات الإحصائية والأنشطة اللاصفية والحفلات و"الكليات من خلال النموذج" و(2) أربعة تصنيفات عالمية

على مقياس من 60 إلى 99 للتنافس في القبول والشؤون الأكاديمية والمساعدة المالية ونوعية الحياة.

ولأن عدداً من الأدلة يستخدم مقاييس مشابهة، إن لم يكن طرقاً مشابهة، لوضع الكليات في فئاتها المصنفة، سيتوقع المرء تداخلاً مهماً في قوائمها. وقد فحصنا الكليات التي تظهر في القمة الثانية (معظمها تنافسية، أكثر صعوبة) من فئات التصنيف الخاصة بأدلة بارون، وبيترسون وفيسك وبرنستون ريفيو ووجدنا أنها تحتوي بعمامة على الكليات نفسها. فضلاً عن ذلك، حين أدخلنا تصنيفات هذا الدليل من أجل عينة من الجامعات في قاعدة بيانات، وجدنا أن الارتباطات بينها تتسلسل من 59 إلى 80.

تالياً، فحصنا التصنيفات ومقاييسها المكوّنة لتحديد أية متغيرات تظهر العلاقات المتبادلة مع كل تصنيف، كما تفيد الأدلة الأربعة. واكتشف بومان Baughman وجولدمان Goldman في دراستهما التي أجريت في عام 1999 علاقة قوية بين التحصيل العلمي للهيئة التدريسية وانتقاء الطلاب الجدد في دليل بارون. وتمتلك المؤسسات المصنفة في فئة بارون "الأكثر تنافساً" مطبوعات لكل هيئة تدريس مؤلفة من 100 شخص أكثر بأربع مرات من المؤسسات التي في فئة "التنافسية بشكل مرتفع" وأكثر بتسع مرات من تلك الكليات التي في الفئة "التنافسية جداً". وتمتلك الجامعات السبع وثلاثون الأكثر انتقائية منشورات لكل هيئة تدريس أكثر بـ 52 مرة من الثلاثمائة وخمس وستين الأقل انتقائية. ورغم أن الصلة العرضية بين التحصيل العلمي لهيئة التدريس وانتقائية الطلاب ليست واضحة بشكل كامل، فإن مكتشفاتها مرتبطة مع دراسة بيتر بلاو Peter Blau في تنظيم العمل الأكاديمي (1994)، التي استنتجت أن جامعات البحث الضخمة تجذب بشكل غير متكافئ هيئة التدريس الأكثر إنتاجية، ويجذب الأساتذة المنتجون، بدورهم، نسباً مرتفعة من الطلاب الأكثر موهبة.

فحصنا الارتباطات المتبادلة بين كل تصنيف ودرجات الاختبار المبلغ عنها، ونسب القبول، والمرتبة في الصف، والمعدل التراكمي (GPA)، حيث كانت متاحة لهذه التقارير. فالارتباطات المتبادلة بين هذه التصنيفات ونسب القبول تسلسلت من 56 إلى 68. وقد ترابطت تصنيفات الدليل مع مرتبة المدرسة الثانوية والمعدل التراكمي داخل تسلسل من 64 إلى 80. وارتبطت التصنيفات أكثر مع درجات الاختبار، والتي تسلسلت من 73 إلى 90. وحصلت تقريباً نتائج مماثلة سواء استخدمنا النقطة 25 من المئينة (Percentile)* الخاص باختبار القدرة على الدراسة، والنقطة 75 من المئينة، أو النقطة الوسطى. بالتالي، تُختزل تصنيفات الدليل المتنوعة لتنافس الكليات وأعضاؤها جوهرياً إلى تصنيف لدرجات الاختبار المبلغ عنها لصف من طلاب السنة الأولى.

باختصار، إن القيمة الرئيسية في هذه الأدلة يمكن أن تكمن في نشر الحقائق والانطباعات عن كل جامعة وترك المستهلكين يقررون ما هو الأكثر أهمية لهم. نفضل في رؤية أن فئات تصنيف الانتقاء والتنافس تساعد كثيراً، إلا فيما يتعلق بالمتقدمين إلى جامعات الأمة الأكثر انتقائية. وتساعد تصنيفات القبول هذه دون شك بعض الطلاب على أن يكونوا أكثر واقعية حول فرصهم، ويمكن أن تساعد الطلاب أيضاً على صياغة قائمة تقديمهم للكليات كي تشمل على كل من الخيارات المرجحة والتي يتطلعون إليها. وحتى هكذا، يبدو كأن تصنيفات اختيار القبول والتنافس تمنح الطلاب المعلومات نفسها التي تتلقاها من معرفة معدل درجات الاختبار وتسلسل درجة الاختبار من أجل طلاب السنة الأولى السابقين.

❖ نقطة من أصل الـ 99 نقطة التي تقسم التوزيع المتدرج الرتب، إلى جماعات وأقسام يضم كل واحد منها جزءاً من مائة من العلامات والأشخاص.

لماذا يو. إس. نيوز مختلف

تصاعد التنافس الشديد بين ناشري الأدلة في الثمانينيات حين بدأ يو. إس. نيوز بنشر تحديده السنوي لمراتب كليات طلاب البكالوريوس. الآن عدده الخريفي كل عام الذي يصفه كثيرون بأنه "عدد مايو السباحة" يحقق مبيعات كبيرة ويحظى بتغطية إعلامية معتبرة. ولا يستخدم روبرت مورس Robert Morse وزملاؤه في يو. إس. نيوز العدد الأكبر من المقاييس فحسب ولكنهم يصفون أيضاً بانفتاح منهجهم في تحديد المراتب. ورغم أن التغيرات والأوزان المحددة تغيرت مع مرور الأعوام، ويعود ذلك جزئياً إلى نقد المهنة الأكاديمية، يحدد يو. إس. نيوز الآن أوزاناً علنية لسبعة مؤشرات وخمسة عشر من العوامل الفرعية من أجل وضع مرتبة حوالي ألف وأربعمئة مؤسسة، كما هو مبين في العمود اليميني للجدول 1-11. ويمنح هذا مظهر الموضوعية العلمية، وأظهر يو. إس. نيوز ذكاء في التسويق حين زاد، مع مرور الأعوام، تدريجياً عدد وأنماط المؤسسات ذات الرتب المحددة والتي لا تُعزى للربعيات* quartiles فحسب. إن طبعة 2004 من يو. إس. نيوز لا تحدد مرتبة المائة وست وعشرين جامعة قومية عليا وكليات الفنون العقلية المائة وعشر الأولى وحسب وإنما تخلق المزيد من "الرابحين" أيضاً من خلال إنشاء ثماني فئات إضافية من المؤسسات الحاصلة على المراتب - "أفضل الجامعات - الخاصة بالمجستير داخل المناطق الشمالية والجنوبية والغرب الأوسط والغربية، و"أفضل الكليات الشاملة: الخاصة بشهادة البكالوريوس" في كل من المناطق الأربع. وداخل هذه المجموعات العشر التي حُدِّتْ مراتبها، فإن المؤسسات التي ليست في الفئة العليا الأولى أو الثانية مصنفة تقريباً بواسطة الربعيل وليست حاصلة على مرتبة.

❖ إحدى النقاط الثلاث التي تتمثل على مقياس أو ميزان لتسجيل الصفات المتغيرة ويضم الربعيل 25٪ من المقياس العام.

إن الوزن الأكبر في مراتب يو. إس. نيوز، الآن وفيما مضى، هو قياس "السمعة الأكاديمية" أو "تقويم الأعداد". ذلك أن المسح الموزع على ثلاثة مسؤولين فحسب: الرئيس، وكيل الشؤون الأكاديمية، ومدير القبول، في أكثر من ألف وأربعمائة كلية أربع سنوات، يسأل كلاً منهم كي يصنّف القوة الأكاديمية لمؤسساتهم النظرية على ميزان من 1 (هامشية) إلى 2 (متميزة). ويطلب من أولئك الذين يملكون معلومات غير كافية وضع "لا أعرف".

ما الذي يؤثر بتصنيفات الصيت؟

رغم أن كثيراً من انتباه البحث قد تركز على تحليل التصنيفات القائمة على السمعة لبرامج التخرج في الجامعات الرئيسية، فإن قلة من الدراسات التحليلية فحصت السمعة على مستوى البكالوريوس. وقد عثرنا على حفنة من الدراسات تستنتج أن تغذيتين (inputs): الحجم المؤسسي والانتقائية، هما المؤثران الرئيسيان في جودة السمعة (آستن 1970، آستن ولي 1972، آستن وسولومون 1981، 1981؛ سولومون وآستن، 1981؛ فولكاواين، 1989؛ شميتر 1993، 1993؛ جرونيج Grunig، 1997؛ بورتر وتوتكوشيان Toutkoushian، 2002). وتشير أولى هذه الدراسات التي قام بها آستن وزملاؤه إلى أن المؤسسات التي تتمتع بتسجيل ضخم للطلاب ومعدل مرتفع من درجات اختبار القدرة على الدراسة، وخدمة الملمح الموجز عن صف طالب السنة الأولى تعد الأكثر تمتعاً بالمكانة. وقد أكدت الدراسات الأكثر حداثة بعامة هذه المكتشفات ووسعتها من خلال اكتشاف أن تصنيفات السمعة ترتبط بنحو مهم مع المتغيرات التالية: معدل مرتبة صف الثانوية لطلاب السنة الأولى؛ ونسب المقبولين؛ والميزانية التعليمية لكل طالب؛ ونسبة الحاصلين على الدكتوراه من هيئة التدريس؛ ونسب منشورات هيئة التدريس؛ ومعدل كلفة رسم التسجيل والغرفة والطعام؛ ونسب المثابرة والتخرج. وتشرح هذه المتغيرات، بعامة، من 65٪ إلى 85٪ من التنوع الكلي في تصنيفات الصيت الخاصة بطلاب البكالوريوس.

ما هو تأثير تصنيفات الصيت؟

فحصت عدة دراسات تجريبية تأثير لعبة الصيت، والتصنيفات والصلات مع إدارة التسجيل وجودة التعليم. وقد خرجنا بعدة استنتاجات من هذا البحث.

ازدياد في القيمة

ازداد التسجيل في الكلية باطراد عبر تاريخ الأمة، وفي السنوات الخمس وعشرين الأخيرة وحدها ازدادت نسبة التسجيل في الكلية من حوالي ثلث خريجي الثانويات إلى أكثر من النصف. ويبدو أن هذا يعكس القيمة المتزايدة للتعليم الجامعي. وتشير الدراسات إلى أن التسجيل في كليات أكثر انتقائية يرتبط بالحصول على شهادة تخرج عليا ومكتسبات عليا بعد التخرج (بريوير Brewer، إيد Eide، وإهرنبرج Ehrenberg، 1999؛ إهرنبرج وسميث، 2003؛ هوكسبي Hoxby، 1998). فضلاً عن ذلك، علق جايجر Geiger (2004)، بين آخرين، على "تأثير الند"، أو رغبة الطلاب الذين يتمتعون بقدرات عليا على التجمع سوية. هكذا، نرى هوساً قومياً بأن نكون الأفضل من خلال التسجيل في الأفضل. فالأميريكيون منافسون بنحو طبيعي، كما سيستنتج أي مراقب عادي لبرامجنا التلفزيونية الواقعية ومناسباتنا الرياضية. وينخرط أولياء أمور الطلاب الموهوبين، وبعض الذين ليسوا موهوبين، بشكل متزايد في البحث المحموم عن المؤسسات ذات المرتبة الأعلى. وتمتلك المؤسسات الأكثر هيبه، بدورها، اهتماماً كبيراً بالحفاظ على موقعها في السوق، وتخرط في مستويات عليا من الإنفاق من أجل التنافس على جودة طلاب أعلى. ويصف جورج جايجر هذا بأنه مسابقات الانتقاء (2002). أما مدراء القبول فهم مماثلون للمدربين الخصوصيين للرابطة القومية لكرة القدم NFL و NCAA المتنافسين من أجل بطولات محلية وإقليمية وقومية. نعرف أيضاً أن هذا التنافس يبدل تدريجياً بنية التعليم العالي سوية مع خطوط علم تصنيف السوق الذي وصفه

زيمسكي وزملاؤه في البحث (الفصل الثاني عشر). فالعدد الصغير نسبياً من الكليات الكبيرة وذات الاسم التجاري يتنافس بشدة من أجل النسبة الصغيرة على حد سواء من الطلاب المتزايدين.

تنوع الخيار

يقدم التعليم العالي الأميركي لطلابه خيارات متنوعة أكثر من أية أمة أخرى. فأكثر من أربعة آلاف ومائتين من مؤسسات العاميين والأربع أعوام تمتلك مهمات وتواريخ وإدارة وتعقيداً بنوياً ومرونة مالية وسياسات إدارية وبيئات جامعية وخيارات في الإقامة والمنهاج، وثقافات فرعية طلابية، وخاصة بهيئة التدريس وكلها مختلفة بنحو واسع. هكذا، تظهر تصنيفات الدليل والناشر على أنها تلي شهيّة عامة للمعلومات لمساعدة المتقدمين على فرز ونخل عدد الخيارات الذي يسبب الدوار. وتقارب كثير من الأسر قرار اختيار الكلية عارفة أن كلفة الأربع سنوات في الكلية، حتى مع المساعدة المالية، ستتجاوز تقريباً بالتأكيد أربعين ألف دولار ويمكن أن تتجاوز مائة ألف دولار في كثير من الكليات الخاصة.

في الحقيقة، أقل من مائة مؤسسة هي انتقائية بما يكفي كي تقبل أقل من نصف من متقدميها الجدد. وعلى أساس المعلومات الحالية في الأدلة المناقشة هنا، نقدر أن 90% من كليات العاميين والأربعة أعوام في البلاد قبلت في سنة 2002 على الأقل 85% من المتقدمين الجدد، أما صورة قبول المنتقلين فهي أقل تنافساً. ورغم أن هذه الصورة مختلفة في بعض الولايات، توحى المسوحات أن أكثر من 70% من الطلاب قبلوا في كليتهم التي هي الخيار الأول وأكثر من 90% قبلوا في واحد من الخيارين الأولين اللذين قاموا بهما.

هكذا، يمتلك الطلاب المحتملون كثيراً من الخيارات الجيدة، أما الهياج حيال صعوبة الحصول على قبول في الكلية فهو بشكل واسع مغالاة في التسويق

ويقتصر على نسبة قليلة من المؤسسات. إن استراتيجيات التسويق والتوظيف المعقدة التي تهدف إلى بناء الصيت مستخدمة الآن بشكل واسع الانتشار بين أغلبية جميع أنماط مؤسسات التعليم العالي. أما نشر الأدلة والمنشورات التي تصنف الكليات وتضع لها مرتبة فيغذي شهية الأميركيين كي يصبحوا الأفضل من خلال التسجيل في الأفضل. بالتالي، إن الطلاب المحتملين في الربيع الأعلى من المجموعة الموهوبة يتلقون عادة تشكيلة من مواد إخبارية وحتى مكالمات هاتفية من طلاب الكلية، والخريجين، وهيئة التدريس الذين سجلوا في تحويل إدارة التسجيل من "يقول" إلى "يصيح" إلى "يبيع"، كما وصفها مول Moll في سنة (1994). وليست هناك كلية أفضل، فمؤسسة بطلاب جيدين ملائمة. فلكل طالب هناك في الحقيقة مئات المؤسسات حيث السعادة والنجاح الأكاديمي مرجحان. ونعتقد أن عملية البحث عن كلية يجب أن تكون متعلقة بفحص نقاط قوة وضعف كل كلية والعثور على واحدة ملائمة جيدة، وليس اختيار "الأفضل" أو الأكثر هيبة وسمعة.

التغيرات في المرتبة

نعرف أن مراتب يو. إس. نيوز هي حساسة جداً للتغيرات في أوزان كل مقياس، وحين تتغير القيم، يزداد خطر تشويه الإدراك العام. ويتغير تحديد يو. إس. نيوز لمراتب الكليات من عام لآخر، ويستند في حالات نادرة إلى "معطيات خادعة" ولكنه يستند بشكل أكثر تكرراً إلى تعزيزات مستجيبة للمنهجية بعد التعرض للنقد من أهل المهنة. وفي تحليله لدرجات يو. إس. نيوز يقول ديتشيف Dichev (2001) إن 90% من التنوع في الدرجات مع مرور الوقت كان ناجماً عن تنوع في الأوزان و فقط 10% عائد للتغيرات في المؤشرات نفسها.

على أي حال، تستطيع التغيرات الثانوية نسبياً في المقاييس وأوزانها إنتاج تغيرات كبيرة نسبياً في المرتبة. ويفيد ماتشنج Machung أن 20 من الجامعات

الخمس والعشرين التي في القمة بدلت المراتب بين 1993 و1997: " لا أحد يبقى في القمة طويلاً" (1998). وفي دراسته لمائة وأربعين كلية علوم حرة، سأل مجواير McGuire (1995) مجموعة مؤلفة من 129 رئيساً وعميد كلية كي يضعوا أوزاناً لمقاييس يو. إس. نيوز الخمسة عشر، ووجدوا أن اثني عشر من الخمسة عشر كانوا تقريباً مشابهين لتلك التي استخدمها يو. إس. نيوز. (الثلاثة التي كانت مختلفة بنحو مهم هي الأوزان في نسبة الطلاب وهيئة التدريس، وتعويض هيئة التدريس، والصيت). وقد أنتجت الأوزان التي حددتها هذه المجموعة من الخبراء تغيراً في المرتبة لـ 88% من المؤسسات، وبالنسبة لـ 15% كان التغير كبيراً بما يكفي لنقلها إلى ربيعيل مختلف. وقد وصف مؤلفون آخرون، مثل إهرنبرج (2003)، المؤسسات العديدة التي عاشت تغيرات درامية في المرتبة من عام لعام بسبب معطيات مبدلة، ومحدوفة، أو مؤولة بشكل خاطئ حين لم يتغير أي شيء آخر في المؤسسة كثيراً. وفحص مونكس Monks وإهرنبرج (1999) تأثير التبدلات في المرتبة في فترة أحد عشر عاماً في ثلاثين اتحاداً لتمويل مؤسسات التعليم العالي. واستنتجا أن ترتيباً أقل تفضيلاً في يو. إس. نيوز يقود المؤسسة إلى قبول نسبة مئوية أعلى من المتقدمين للتسجيل فيها، وإلى تجريب نقص في نسبة حصيله قبولها للطلاب، مما يؤدي إلى انحدار في درجات اختبار طلاب السنة الأولى الجدد والاستثمار الإضافي في المساعدة المالية للطلبة.

ورغم أن تحديد المراتب يؤثر في قرارات الطلاب وأولياء الأمور، يبدو أن ترتيبات يو. إس. نيوز تحدث تأثيراً أكبر في الأوصياء والخريجين وهيئة التدريس والواهبين الكبار ورؤساء الكليات ووكلاء الشؤون الإدارية والعمداء (إهرنبرج، 2000، 2003؛ هوسلر Hossler، 2000؛ هوسلر وفولي، 1995؛ ليتن Litten وهول، 1989؛ ماتشونج، 1998؛ مجواير، 1995؛ مونكس وإهرنبرج، 1999؛ فاليري Walleri وموس، 1995). بالفعل، سجّل هؤلاء الباحثون عدداً من المسلكيات

المؤسسية القابلة للشك، والتي يشجعها، بخاصة، تحديد المراتب في يو. إس. نيوز. ونظراً لأن التغييرات الصغيرة في الإحصائيات المبلغ عنها تنتج بشكل زائف تغييرات عالية في المرتبة، فإن النظام يشجع على إصلاح معطيات مثل حجم الصف، ومنح الخريجين وحصيلة القبول وموارد هيئة التدريس. مثلاً، إن منهج يو. إس. نيوز الحالي يفعل ما يلي:

- يكافئ الكليات التي تولّد عدداً كبيراً من المتقدمين الذين يمتلكون فرصة ضئيلة للقبول.
- يشجع الكليات على توسيع عملية القرار الأولى (حين يمكن أن يتخذ الطلاب قراراً قبل أن يكونوا جاهزين) كوسيلة لاختزال نسبة قبول منتظمة وزيادة الحصيلة.
- يشجع المؤسسات كي تجعل درجات اختبار القبول اختيارية لأن معظم الخاضعين لاختبار الدرجة المرتفعة سيقدمونها
- يفضل تلك الكليات التي فيها إبلاغ أقل عن المرتبة الصفية في الثانوية.
- يكافئ الكليات التي تبقى صف طلاب السنة الأولى صغيراً وتزيد عدد المنتقلين.
- يكافئ الكليات التي تستخدم صناديق المساعدة المالية كي تشتري طلاباً موهوبين وتعاقب تلك التي تقبل طلاباً من سكان ذوي دخل متدن، ومعرضين للخطر، وغير مستحقين ويتطلبون مساعدة كبيرة.
- يشجع المؤسسات على أن ترفع رواتب المدرسين المثبتين، حتى ولو لم يقتض السوق ذلك، ويعاقب مؤسسات الولاية حيث تحصل الولاية على فوائد إضافية.

- يفشل في مكافأة المؤسسات من أجل مردود مثل تشكيل تعاونيات أو اتحادات مالية مع مؤسسات أخرى من أجل تقاسم المنهاج، والمدرسين وموارد أخرى.
- يكافئ المؤسسات ذات البحث والبرامج المهنية المكلفة، خاصة إذا كانت المؤسسات تقع في مناطق تكون المعيشة فيها مكلفة جداً وتقتضي رواتب مرتفعة.
- يعاقب تلك المؤسسات التي تخفّض الكلفة بشكل أحادي.
- يعاقب تلك المؤسسات التي تبقى معظم الصفوف في المدى المتوسط (30 إلى 50) ويفضّل تلك التي تتمتع بتوزيع ثنائي المنوال لأحجام الصفوف (بعض صفوف المحاضرة الكبيرة جداً وكثير من الصفوف الأصغر تحت العشرين).
- يعاقب الكليات التي يغادر طلابها بعد عام أو اثنين كي يسجلوا في كليات ذات مرتبة.
- يعاقب تلك التي تُعد جميع الطلاب السابقين كمتخرجين، سواء تخرجوا أم لا أو كان لديهم عناوين صحيحة.
- يعاقب تلك التي تركز جهودها التطويرية على بضع واهبين وشركات بدلاً من أن تثير تبرعات خريجين بشكل واسع.
- يشجع الكليات على إرسال مواد إخبارية مكلفة إلى مؤسساتها النظرية كوسيلة للتأثير في تصنيفات السمعة.

أخيراً، إن بعض أسوأ المشكلات في تكامل المعطيات التي استندت إليها التصنيفات وتحديد المراتب الأولى عولجت بنحو فعال. وقادت جمعية لجنة سياسة معطيات البحث المؤسسي للتعليم العالي محاولة قومية في التسعينيات لتطوير مجموعة معطيات مشتركة وقوالب قومية متسقة لإحصاء التسجيلات، والموارد، والموظفين والإبلاغ عنهم. وشارك في هذا العمل التعاوني المركز القومي لإحصائيات

التعليم، وناشري دليل الكلية، وموجهي التعليم الثانوي، بالإضافة إلى الأكاديميين. بالإضافة إلى ذلك، وظف ناشرو التصنيفات والمراتب موارد مهمة لضمان صحة ودقة المعلومات التي يتلقونها. ولا تتعلق المشكلة الآن بصحة المعطيات (رغم أن هذا يمكن أن يظل مشكلة لبعض الكليات التي تمتلك أنظمة معلومات فقيرة) بقدر ما تتعلق بكيفية تلاعب الناشرين بالمعطيات.

ربما كانت أعظم مشكلة في تصنيفات الصيت هي أنها تشكل "مسابقات جمال" أكاديمية حيث المظاهر تهتم أكثر من الجوهر. فخصائص الكلية مثل الدعم المالي وانتقائية القبول هي بدائل زائفة لمعرفة جودة التجربة التعليمية التي يتلقاها الطلاب. ونعرف من بحث قام به آستن (1985) وبانتا ومعاونوه (2002)، وبيس (1979)، وكوه (2001)، وباسكاريللا وتيرينزيني (1991)، وأبكرافت Upcraft وشوه Schuh (1996) بين آخرين، أن ما يحدث للطلاب بعد التسجيل هو أكثر أهمية بكثير من الخصائص التي يحضرها الطلاب معهم. "تميل التجارب داخل الكلية إلى أن تصبح أكثر أهمية من خصائص الدخول (باسكاريللا، 2001). وقام اتحاد تقاسم معطيات التعليم العالي بتمرير بين أعضائه وطور عدداً من المجالات ومقاييس الجودة لمؤسسات التعليم العالي (ترينر وساب، 2000). وتتداخل معظم مقاييس اتحاد تقاسم معطيات التعليم العالي مع مقاييس يو. إس. نيوز، عدا من أجل الصيت الأكاديمي (الغائب بشكل ملحوظ من قائمة اتحاد تقاسم معطيات التعليم العالي) ومقاييس نتائج الطلاب، وتعزيز المهارة، والإنجاز الأكاديمي، والتفاعل بين الطلاب وهيئة التدريس (الغائب بشكل ملحوظ من قائمة يو. إس. نيوز).

استجابة لبعض هذه الانتقادات، ولرغبة أن يصبح أكثر توجهاً إلى النتائج، اشتمل يو. إس. نيوز في السنوات الأخيرة على مؤشر أداء نسبة تخرج يحسب نسبة

التخرج المتوقعة لست سنوات (المستندة بشكل كبير على انتقاء طلاب جدد) وقارنها مع النسبة الفعلية. والفرق بين النسبة المتوقعة والنسبة الفعلية هي مؤشر أداء رائق، ولكن بورتر وتوتكوشيان (2002) حلا معطيات يوس. إس. نيوز وفحصا مشكلات محتملة: عينة تعريف وانتقاء، ودقة متنوعة، وتحديد نموذج، ومعطيات مفقودة، وفواصل ثقة. واستنتج أن 9 فحسب من 198 مؤسسة كان فيها نسب تخرج فعلية تختلف بنحو مهم عن المتنبأ بها. بتعبير آخر، إن منهج يو. إس. نيوز الحالي يغالي في التأكيد على الفروق بين نسب التخرج الفعلية والمتنبأ بها.

وتقدم أدبيات البحث صورة ثابتة نوعاً ما لما يهم أكثر في الكليات: جهد الطالب وانخراطه في الصف، وعلاقات الأنداد، وتفاعل هيئة التدريس، وتجارب أخرى غنية. وقد لخص بوب بيس Bob Pace عقوداً عديدة من البحث مع ملاحظة أن الطلاب يميلون إلى تعلم ما يدرسونه، وكلما درسوا أكثر، تعلموا أكثر. على سبيل المثال، بعد أن حللوا سلسلة من الدراسات في جامعة ولاية نيويورك، اكتشف فولكواين وزملاؤه في البحث أن تجارب الطلاب في غرفة الصف كانت الإسهام الأقوى في مقاييس متنوعة لنتائج الطلاب في إحدى وعشرين من ثلاث وثلاثين دراسة. فالانخراط في الصف والحيوية كانا المتنبئ الأفضل بالنمو الفكري في عشر من إحدى عشرة دراسة، وفي الحادية عشرة كان مساهماً ثانياً مهماً. وكانت الحيوية في غرفة الصف أيضاً التأثير الأكثر أهمية في دراسة واحدة للانفتاح والتسامح، ودراسة واحدة للمسؤولية والتحكم الذاتي، ودراستين للارتياح الكلي، وفي أربع دراسات لوضوح هدف الطالب الجديد، وفي دراستين لانخراط الطالب، وفي دراسة واحدة لطول فترة التسجيل (فولكواين، 2003). وفي مراجعتهما الشاملة للأدبيات في 1991، استنتج باسكاريل وتيرينزيني أن كمية الطاقة والجهد التي يوظفها الطلاب في تعليمهم هي أكثر أهمية من صيت أو انتقائية الكلية التي يسجلون فيها. وتشير معطيات المسح القومي لانخراط الطلاب الذي قام به جورج

كوه إلى أن التنوع داخل المؤسسات هو أكبر بكثير من التنوع فيما بينها أو فيها (انظر الفصل السابع)؛ فتحديد مراتب كليات طلاب البكالوريوس لا يمتلك إلا صلة غير مباشرة وعابرة مع تجارب الطلاب التعليمية الفعلية. ونشبهه بأن الطلاب القابلين للمقارنة في الكليات التي تحمل المرتبة الثالثة والثالث وثلاثين أو حتى الثالث وتسعين يمكن أن يحصلوا على تجارب غير متخرجين بعد مشابهة (باسكاريل، 2001؛ كوه، 2003).

وإنه من المزعج بخاصة حين يُطلب من الرؤساء ووكلاء الشؤون الإدارية أن يصنّفوا جودة كليات أخرى، ويصبح هذا المتغير الرئيسي في ترتيب منشور. ومن المرجح أن تستند أحكام كهذه إلى انطباعات زائفة وعميقة أو ربما متحيزة عن المؤسسات المتنافسة. وكما يقترح زيمسكي، لا تؤسس ترتيبات كهذه صيماً بقدر ما تدعمها كمقاييس لموقف السوق (الفصل الثاني عشر). ويرى باسكاريل أن اختزال كل تلك الأرقام إلى مرتبة واحدة والتظاهر بأن هذا يعكس جودة التعليم تبسيطي ومضلل إلى حد بعيد. فبطاقة درجات كهذه تخفي حقيقة أن هناك مؤسسات كثيرة جيدة، وكثيراً من المدرسين والطلاب والفرص التعليمية الجيدة داخل كل حرم جامعي.

طرق لتحسين الشراب المخمر

تقيس معطيات الصيت والانتقاء الحالية بشكل كبير ثروة المؤسسة ومواردها، وهكذا تحفز لعبة تحديد يو. إس. نيوز لمراتب الكليات كي تبني المزيد وتتفق المزيد بينما يستمر البحث عن مؤشرات ملائمة لجودة التعليم. ويحدد قياس المقارنة، مثله مثل منح الطلاب، الدرجات على المنحني، ويحدد من قائمة المنجزين على نحو غير ملائم. ويمكن لمؤسسة واحدة فحسب أن تحصل على المرتبة الأولى، ولا يمكن إلا لعشر أن تكون في القمة، ويمكن أن تستحق دزينة، إن لم يكن

المئات، أن يُعترف بها من أجل جودة التعليم فيها. ونعرف أن "تعلماً ممتازاً لطلاب البكالوريوس من المرجح أن يحصل في تلك الكليات والجامعات التي تزيد الممارسات الجيدة وتقوي مشاركة أو جهد الطلاب الأكاديمي والاجتماعي" (باسكاريل، 2001). في مكان آخر من هذا الكتاب، يصف كوه وزيمسكي تطور عدة أدوات هي الآن قيد الاستخدام في مئات الكليات ومصممة لتقييم جودة تجربة الطالب التعليمية ولتقديم معلومات أفضل للمستهلك (الفضلان السابع والثاني عشر). ونحيل القراء إلى فصليهما من أجل توصيفات استبيان تجارب طلاب الكلية، والمسح القومي لانخراط الطلاب، وسجل نتائج الكلية. وتمتلك هذه الأدوات القوة كي تحل، في النهاية، مكان مقاربة السمعة والموارد الخاصة بلعبة التصنيفات، خاصة إذا استُخدمت لتحديد ووصف المؤسسات الفعالة بدلاً من وضع المرتبة لها.

وجادل كثيرون داعين إلى تشديد أكبر على نتائج الطلاب، ولكن هذا لم يكن دون مشكلات أيضاً. ويظهر تحليل بورتر وتوتكوشيان حدود مقارنة نسب التخرج المتنبأ بها إزاء النسب الفعلية (2002). وبنحو مشابه، يكرر أداء الطلاب والخريجين في الروائز المقننة بشكل قوي لللمحة الموجزة الإحصائية للطلاب المقبولين. فالمدخلات هي المتنبئ الأفضل بالمردود. أما المعلومات عن الطلاب والخريجين فيجب أن تُعالج بحرص في ضمان الجودة، ونجد أنفسنا في اتفاق قوي مع المبادئ التي عبّر عنها باسكاريل في مقالته في 2001 التي حملت عنوان التغيير، ونوه بها كوه في الفصل السابع. فقياس الممارسات الفعالة يجب ألا يُربط بأهداف مؤسسية من أجل تطوير الطلاب فحسب وإنما يجب أن يكون مرتبطاً مع أولويات الولاية والأولويات القومية أيضاً. ويجب أن تُجمع الأدلة ليس من مصادر متعددة فحسب بل أيضاً في كميات كبيرة كافية من أجل الحصول على صحة ظاهرية وفائدة داخلية للأقسام الأكاديمية وزمر الطلاب. وليس بوسعنا أن نسجل

الممارسات المؤسسية الفعالة المستندة إلى تقارير طلابية ذاتية فحسب، وإنما يجب أن نعزز أيضاً صحة تلك الإدراكات من خلال التحكم بتأثير فروق ما قبل الكلية وجعلها تستند بشكل كامل قدر الإمكان إلى معطيات حقيقية. يجب أن نحصل أيضاً على نسب استجابة مرتفعة من ممثلين من مجموعات مشكّلة مختلفة من الطلاب والخريجين. على سبيل المثال، إن تجارب الطلاب والنتائج التعليمية لكلية المجتمع المحلي والطلاب المنقولين قد فُحصت بشكل سيئ حتى الآن.

يعبر تحديد يو. إس. نيوز الحالي للمراتب عن موقف السوق ونظام قيمة بطاقة درجات. لا مجال في النظام الحالي للاعتراف بالمؤسسات الأربعة آلاف أو ما يقاربها التي تخدم طلاباً من ذوي الدخل المحدود، والمعرضين للمجازفة وغير المستحقين. وليس هناك أية مكافأة أداء للتحسين المؤسسي والعمليات ذات الكلفة الأقل. ويستغرق التغير الملحوظ في المؤسسات الأكاديمية من ثلاث إلى أربع سنوات كي يصبح مرئياً، وهكذا يبدو كأن المسوحات السنوية وتحديد المراتب السنوي المنشورة، يتم إنتاجها من أجل هدف ازدهار البيع وحسب. فالكليات تتغير بشكل بطيء، وليس سنة بعد أخرى، وهكذا إن النشر الحاصل كل عامين لدليل بارون هو ممارسة يجب أن تُوسّع كي تشمل المنشورات الأخرى أيضاً.

تصنيف برامج الخريجين والبرامج المهنية وتحديد مراتبها

تركزت جهود قياس أداء برامج الدكتوراه بعامة على مقارنات الأنداد مع برامج مشابهة في مؤسسات أخرى. ورغم أن تنوعاً في المقاييس يستطيع أن يخدم كأساس لهذه المقارنات، فإن تصنيفات قائمة على الصيت، مثل تلك الخاصة بمجلس البحث القومي كانت لفترة طويلة قاعدة الذهب. ذلك أن استخدام تصنيفات السمعة من قبل الأنداد المطلعين ينتج تقويمات يُعدها الأكاديميون والطلاب المحتملون صالحة. وحتى هكذا، نمتلك تراثاً قومياً من الانتظار بلهفة

لنشر تصنيفات الخريجين في كل عقد أو ما يقارب ذلك، وكذلك نقوم بنقد عملية التصنيف في سنوات قادمة. (ثمة تلخيص ممتاز لهذا التاريخ في كتيب التعليم العالي في فصل ألفه ويبستر [1992]).

وكمثل أسلافها في 1966، 1970، و1982 جمعت دراسة مجلس البحث القومي في 1995 تصنيفات صيت من خلال طرح الطلب من أعضاء هيئة التدريس في أقسام مشابهة في مؤسسات أخرى مانحة للدكتوراه أن يفكروا بـ "الكفاءة العلمية للهيئة التعليمية وإنجازاتها" داخل البرنامج المصنّف. وسأل المستجيبون إن "كان يمكن وصف الجودة العلمية للهيئة التعليمية للبرنامج" بنحو أفضل بأنها "مميزة"، "قوية"، "جيدة"، "صحيحة"، "هامشية"، أو "غير كافية لتعليم الدكتوراه". وقد أظهرت هذه التقييمات المتنوعة تماسكاً مع مرور الوقت وموثوقية عالية، تصل إلى معدل 98. (آستن، 1985؛ جولديرجر، ماهر وفلاتو، 1995).

وطوّر يو. إس. نيوز المتلف دوماً لافتتاح سوق جديدة في العقد الماضي عمليته الخاصة لجمع الأحكام حول جودة برنامج الخريجين. وهو الآن يضع مرتبة برامج التخرج في الفروع المهنية للأعمال والتربية والهندسة والقانون والطب كل عام. أما برامج التخرج في الفنون الجميلة، وميادين الصحة، وعلم المكتبة، والشؤون العامة، والعلوم، والعلوم الاجتماعية والإنسانيات* فتُعطى بين كل عامين وخمسة أعوام. ويستخدم وضع المراتب في الكليات المهنية الرئيسية كلاً من رأي المسح عن جودة البرنامج ومؤشرات برنامج إحصائية، أما وضع المراتب في ميادين مهنية فرعية وفي الفنون والعلوم فيُحسب لوحده في رأي المسح. ويرسل يو. إس. نيوز مسوحات

* أطلق اسم الإنسانية humanities أول ما أطلق على دراسة اللغتين اليونانية واللاتينية وعلى أدب الإغريق والرومان الكلاسيكي، ثم وُسّع مفهومه فأصبح يشمل اليوم دراسة مختلف اللغات، والآداب، والفنون، والتاريخ، والفلسفة.

الرأي بالصيت إلى عميد وعضو هيئة تدريس رئيسي في كل فرع في كل حرم جامعي (مسحان فحسب لكل فرع، ولكل مؤسسة) ويرسل المسوحات إلى مهنيين مختارين في جميع الميادين الذين هم جزء من عملية توظيف المتخرجين. ويحكم المستجيبون للمسح على "الجودة الأكاديمية الإجمالية للبرامج" في ميدانهم على مقياس من 1 (هامشي) إلى 5 (مميز). وتحاول المؤشرات الكمية لدليل يو إس. نيوز قياس جودة برنامج هيئة تدريس والبحث والطلاب. بالنسبة لترتيبات الكلية المهنية، وتلقى المسوحات 40٪ من الدرجة الكلية. أما بالنسبة للأقسام ومجالات البرنامج داخل هذه المدارس المهنية، فتستند الترتيبات بشكل كامل إلى تصنيفات السمعة. هكذا، إن تصنيفات يو. إس. نيوز لجودة برنامج التخرج، بالمقارنة مع تصنيفات مجلس البحث القومي، لا تحصل فقط بتكرار غير ضروري وإنما هي مستندة إلى زمرة قليلة من المستجيبين.

استخدام ومساوئ استخدام تصنيفات الصيت الخاصة بالكلية المهنية وبرنامج التخرج

إذا جُمعت تصنيفات البرنامج المهني وبرنامج التخرج علمياً، فإنها تمتلك كثيراً من الاستخدامات الداخلية والخارجية الملائمة. وعلى عكس تحديد "أفضل كلية" للتعليم في مرحلة ما قبل التخرج، فإن تصنيفات ووضع مراتب برنامج التخرج والبرنامج المهني تتلقى نقداً أقل ويُنظر إليها على نحو واسع بأنها تمتلك الشرعية، خاصة كمؤشرات على الجودة العملية لهيئة التدريس وإنتاجية البحث وليس كـ "جودة تعليمية". وفي داخل الجامعة يؤمن العمداء وهيئة التدريس على حد سواء بقيمة "معرفة أين نقف" و"البقاء متنافسين" في أعين الزملاء المحترمين. فتحديد المراتب يؤثر على التخطيط الجامعي وقرارات تخصيص المورد من خلال تحديد تلك الميادين كي تُطور كمراكز تفوق، كي ينجلي غموضها، أو حتى كي يتم توقيفها تدريجياً. ذلك أن مقارنة التصنيفات الحالية مع تصنيفات الماضي يمكن أن تبته

الجامعات إلى أقسام تعاني من تدهور خطير، كما تركز أيضاً على مجالات للتحسين المهم. أخيراً، تستخدم تصنيفات السمعة كأدوات تسويق وتسجيل للأقسام والكليات المهنية. وبالنسبة للطلاب المتخرجين المحتملين، وهيئة التدريس، والعمداء على حد سواء يشكل تحديد المراتب معلومات قيمة تؤثر في قراراتهم الخاصة بالتطبيق والقبول.

إن استخدام تصنيفات صيت هيئة التدريس من أجل أهداف تتعلق بالمسؤولية يبدو أقل إشكالية للحكم على مهمة البحث منه للحكم على تعليم طلاب البكالوريوس. فخارج الحرم الجامعي، تستخدم مؤسسات مثل جمعية الجامعات الأميركية والأكاديمية القومية وضع المراتب لتحديد أولئك الذين هم جديرون بالعضوية. وغالباً ما يُعدُّ مسؤولو المؤسسة والحكومة هذه التصنيفات أساساً لتقديم المنح والعقود. ويوظف مسؤولو الولاية والنظام الجامعي معلومات التصنيف ليس من أجل الحكم على الجودة وحسب وإنما لاغتنام فرص تطور اقتصادي، وكذلك لإيقاف البرامج الضعيفة، كما حدث في جامعة نيويورك (فولكووين، 1984). وتساعد هذه التصنيفات، إذا ما فُحصت مع مرور الوقت، كلاً من صانعي السياسة الجامعية والقومية على تقويم كيف تسير برامج دكتوراه الأمة. ويوحي التحسين في تصنيفات جودة برامج الدكتوراه من 1966، 1970، ومن 1982 إلى 1995 أن الولايات المتحدة تحصل على مردود جيد من استثمارها في التعليم والبحث ما بعد التخرج.

على أي حال، إن تصنيفات الصيت للبرنامج المهني وبرنامج التخرج ليست بدون مشكلات:

- يبدو وكأن التصنيفات متأثرة بأنماط مختلفة من تحيّر المصنّف. واكتشفت الدراسات السابقة أن المصنّفين يضعون المؤسسات في مرتبة أكثر علواً إذا

كانوا على دراية جيدة جداً أو متخرجين منها، وهذا يقدم فائدة لأضخم المدارس التي تضم أكثر المتخرجين. إن العلاقات المتبادلة بين صيت هيئة التدريس وحجم البرنامج في الدراسات القومية لعامي 1982 و1995 تنوعت عامة بين 60 و80.

• اقترحت الدراسات أن التصنيفات خاضعة للتباطؤ الزمني. فبعض البرامج تعيش على صيتها السابق، بينما تصبح أخرى دون صيتها السابق. إجمالاً، إن تصنيفات مجلس البحث القومي القائمة على الصيت كانت نسبياً منيعة على التغيير مع ترابط بيني وصل إلى 93 في التصنيفات الإجمالية منذ 1966 (آستن، 1985؛ ويبستر، 1992).

• تصنيفات الصيت خاضعة للتحيّز للمكانة، أو "تأثير الهالة". هناك تشابه في تصنيفات برامج التخرج من المؤسسة نفسها.

• إن برامج التخرج التي تمتلك نقاط قوة ممتازة، ضيقة التركيز، تتعرض في غالب الأحيان للضرر في لعبة التصنيفات، كمثّل البرامج متعددة الاختصاصات وتلك التي هي في ميادين جديدة نسبياً.

• يمكن ألا يعرف المصنّفون دوماً ما يكفي عن البرامج التي يصنفونها. وقد حاولت دراسة مجلس البحث القومي في 1995 أن تحل هذه المشكلة من خلال تزويد كل متلقٍ للمسح بقائمة بهيئة التدريس في كل برنامج تم تصنيفه.

اكتشف جراهام ودايموند في كتابهما الصادر في 1997 نشأة جامعات البحث الأميركية، فروقاً درامية في الترتيبات المؤسسية، وخاصة بين الجامعات العامة "الناشئة" حين وظفا مقاييس لكل فرد من تمويل بحث هيئة التدريس، ومنشورات هيئة التدريس، والإشادات. وقد اعتمدت الدراسات السابقة على التمويل الكلي،

والمنشورات، والإشادات (بدلاً من مقاييس لكل فرد)، مفضلة هكذا برامج ومؤسسات أكبر.

وتثير الاهتمامات باستخدام تصنيفات الصيت هذه أسئلة شائكة: ما الذي تقيسه بالضبط تصنيفات الخريجين؟ ما الذي يشكل القاعدة المعرفية لتلك التصنيفات؟ والأكثر أهمية لهذا الفصل: هل هي مفيدة للمسؤولية أمام المعنيين (أصحاب الأسهم)؟ لقد قدمنا سابقاً جواباً جزئياً على هذا السؤال الأخير. إن الإجابة على السؤالين الأولين بسيطة ومعقدة في آن. بتعبير بسيط، تقيس مسوحات برامج مجلس البحث القومي ويو. إس. نيوز الخاصة بالخريجين الاعتقادات السائدة عن الجودة البحثية للبرامج الفردية. لكن كيفية تشكل هذه المعتقدات أقل وضوحاً.

يقدم تحليل لخصائص المؤسسات والأقسام وعلاقتها بتصنيفات مجلس البحث القومي للصيت، بعض الوضوح. فالتصنيفات القائمة على الصيت ترتبط بقوة بعدد كبير من المتغيرات المؤسسية والخاصة بالأقسام في آن. واكتُشف أن متغيرات الأقسام التي تترابط بشكل ملحوظ مع تقويمات برنامج وجودة هيئة التدريس تشمل على التالي: عدد أفراد هيئة التدريس في القسم، عدد شهادات الدكتوراه الممنوحة، إنفاق البحث السنوي، عدد المقالات المنشورة، عدد طلاب الدكتوراه، نسبة أفراد هيئة التدريس الذين يحملون منحةً بحثية من هيئات حكومية منتقاة، نسبة الزملاء بعد الدكتوراه، ومعدل عدد المقالات التي ينشرها كل فرد من هيئة التدريس (آبوت، 1972؛ آبوت وبارلو، 1972؛ درو، 1975؛ جوبا وكلاارك، 1978؛ إلتون وروودجرز، 1971؛ إلتون وروز، 1972؛ جايجر وفيلر، 1995؛ هاجستروم، 1971؛ هارتمان، 1969؛ كندسن Knudsen وفوغان، 1969؛ مورس، دونوهيو، سانوف،

وشابيرو، 1994؛ تان، 1992). تعكس هذه المتغيرات إجمالاً حجم القسم وموارده ونشاطه البحثي والدراسي.

أما المتغيرات المؤسسية التي اكتشف أنها ترتبط بعلاقة قوية مع تقويمات جودة هيئة التدريس فتشتمل على التالي: عمر الجامعة وحجمها، معدل الراتب للأستاذ المثبت، الإنفاقات السنوية الكلية للمؤسسة الخاصة بالبحث، حصة المؤسسة من الإنفاقات القومية على البحث والتنمية، العدد السنوي لشهادات الدكتوراه المناقشة، العدد الكلي للهيئة التعليمية المثبتة، معدل عدد أفراد هيئة التدريس وانطلاق في كل قسم، معدل درجات اختبار القدرة على الدراسة للطلاب الجدد، نسبة الطلاب وهيئة التدريس، عدد مجلدات المكتبة، نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين يحملون شهادة الدكتوراه، المنشورات الكلية، ومنشورات كل عضو في هيئة التدريس (آبوت، 1972؛ براون، 1976؛ كونراد وبلاكبرن، 1986؛ جايجر وفيلر، 1995؛ جرونيج، 1997؛ هاجستروم، 1971؛ هارتمان، 1969؛ مورغان، كيرني، وريجيز، 1976؛ بورتر وتوتكوشيان، بورتر، دانييلسون، وهوليس، 2003؛ فولكواين 1986، 1989؛ فولكواين وماليك، 1997).

تبسيط وصفة الصيت

كما نوّهنا سابقاً، عثرنا على حفنة من الدراسات تستنتج أن عاملين - حجم المؤسسة والانتقاء - هما المؤثران الرئيسيان في جودة السمعة. إن دراسة جرونيج هي توضيحية بشكل خاص. وحدد تحليله العاملي* عشرين متغيراً لرواد جامعات البحث العامة والخاصة هذين البعدين المؤسسايتين المتضمنين نفسيهما. ولأن دراسته في 1997 حللت المؤسسات العامة والخاصة بشكل منفصل، ووصلت إلى

* التحليل العاملي: العملية التحليلية التي تُحول بها المعطيات الإحصائية إلى مجموعات خطية ذات متغيرات مستقلة عادة.

نتائج مشابهة، جمعنا بين عددي السكان من أجل التحضير لهذا الفصل. فبالنسبة للمؤسسات العامة والخاصة على حد سواء، إن العامل المشترك الأكثر أهمية هو "الحجم/الموارد"، والذي يمتلك الحمولات الكبيرة للمتغيرات المؤسسية والخاصة بالأقسام المرتبطة عامة بمعدل درجات اختبار القدرة على الدراسة لطلاب السنة الأولى، ونسب قبول للمتقدمين الجدد، ونسب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والنسبة المئوية لأعضاء هيئة التدريس الذين يحملون الدكتوراه، والإنفاقات التعليمية والخدمات الطلابية لكل طالب مقيم بشكل دائم، ومعدل الرواتب للأساتذة المثبتين.

وفحصنا تالياً مدى شرح هذين العاملين للهيئة الأكاديمية. ويشير تحليلنا إلى أن عناقيد المتغيرات التي تعكس حجم وانتقائية الجامعات العامة والخاصة تؤثر بقوة على تقويماتها المجموعة التي قام بها مجلس البحث القومي للجودة العلمية للهيئة التعليمية لبرامج الخريجين. وإذا ما نُظر إلى عاملي الحجم/الموارد والانتقائية سوية، فإنهما يشرعان 84.2% من التفاوت الكلي في معدل تقويمات مجلس البحث القومي. وإذا ما نُظر إلى عامل الحجم/الموارد لوحده فهو يشرح 51.4% من التفاوت الكلي في تقويمات مجلس البحث القومي للهيئة التعليمية، ويشرح عامل الانتقائية 32.8% إضافية.

وبشكل مفاجئ، إن عاملي الحجم والانتقائية يشرعان 83.8% من التفاوت الكلي في تقويمات يو. إس. نيوز للطلاب غير المتخرجين بعد (طلاب البكالوريوس) القائمة على الصيت، وتشرح الانتقائية بشكل فريد 50.7% أخرى. وهكذا، إن حجم وانتقائية الجامعات العامة والخاصة يسهمان بشكل هام في تقويمات مجلس البحث القومي لسمعة هيئة التدريس العلمية ولكن تقويم الهيئة الأكاديمية لطلاب البكالوريوس كما جمعها يو. إس. نيوز من الرؤساء، ووكلاء الشؤون الإدارية،

ومدراء القبول تبدو وكأنها أكثر أهمية في شرح الاختلافات في السمعة العلمية لطلاب البكالوريوس، بينما يلعب عامل الحجم/الموارد دوراً أكبر في شرح الفروق في تقويمات مجلس البحث القومي الإجمالية لهيئة التدريس.

وقد أمطنا اللثام أيضاً عن عدد من الدراسات مكتشفين علاقة قوية بين الصيت والتحصيل العلمي لهيئة التدريس. وهكذا، قررنا أن نفحص العلاقة بين الهيئة الأكاديمية والمقاييس الكمية المتوافرة للبحث والأداء الدراسي والانتقائية وانحجم في مجموعات معطيات مجلس البحث القومي، وجراهام - دايموند، ويو. إس. نيوز. يعرض الجدول 11-2 النتائج. إن كلاً من مقاييس الهيئة الأكاديمية مترابطان بشكل قوي ليس مع رواتب هيئة التدريس فحسب وإنما أيضاً مع منشورات كل هيئة تدريس؛ ليس مع الإشارات وإنما أيضاً مع إشارات كل هيئة تدريس؛ وليس فقط مع إنفاقات البحث والتنمية وإنما مع إنفاقات البحث والتنمية لكل فرد؛ ليس فقط مع رواتب هيئة التدريس وإنما أيضاً مع كل مقياس لانتقاء الجدد والتنافس. إن مقاييس الحجم المؤسسي والانتقائية مؤثرة ولكنها تقريباً ليست قوية كمقاييس البحث والتحصيل العلمي.

ورغم أن الترابط ليس بالضرورة سببياً، فإن الدليل في الجدول 11-2 يوحي برابط قوي بين موارد هيئة التدريس ورواتبها، وإنتاجية هيئة التدريس، وانتقاء الطلاب، والهيئة الأكاديمية. ونرى هذه المقاييس الستة الأولى في الجدول كمنتجات أو محصلات للاستثمار في رواتب عليا وتوظيف هيئة التدريس. وتنتج معظم إنفاقات البحث والتنمية من مشاريع اكتسبت بشكل تنافسي من قبل هيئة تعليمية متميزة. تولّد مشاريع كهذه منشورات مهمة تُذكر بشكل متكرر. هكذا، يظهر أن الجامعات تميل إلى الحصول على ما تدفعه في البحث والتحصيل العلمي. ورغم أن هذا ينعكس بشكل غير مباشر فقط على نوعية التدريب الذي

يتلقاه الطلاب المتخرجون ويرتبط حتى بشكل أقل وضوحاً بتجربة الطلاب غير المتخرجين بعد، فإن نموذج الموارد والسمعة يظهر على أنه مقبول جداً وذو صلة تجريبياً ببرامج التخرج والجامعات التي تمنح الدكتوراه. وإذا ما حوسبت جامعات البحث على تحقيق مهمتها، فربما كانت مقاييس البحث والإنتاجية العلمية وتأثير الإشارات انعكاسات شرعية لتلك المهمة.

كان جايجر وفيلر (1995) بين أول من لاحظ الصلة بين تقويمات المتخرجين وقدرات الطلاب غير المتخرجين بعد. مع ذلك، فوجدنا باكتشاف علاقة تامة بين تقويمات مجلس البحث القومي في عام 1993 للهيئة الأكاديمية وتقويمات يو. إس. نيوز في 1994 للسمعة الأكاديمية للطلاب غير المتخرجين بعد. ويبدو كأن الأحكام على الهيئة الأكاديمية للمتخرجين والطلاب غير المتخرجين بعد متأثرة بالأمور نفسها: موهبة هيئة التدريس (التي أشير إليها بشكل واسع من خلال إحصاء المنشورات) ومواهب الطلاب (التي تشير إليها درجات اختبار القدرة على الدراسة للطلاب الجدد).

الجدول 11-2 العلاقات المتبادلة لسمعة المتخرجين والطلاب غير المتخرجين بعد
مع مؤشرات قوة هيئة التدريس وانتقاء الطلاب الجدد في جامعات البحث والدكتوراه

مؤشرات قوة هيئة التدريس وانتقاء طلاب السنة الأولى	التدخلات مع معدل تصنيفات مجلس البحث القومي لسمعة الهيئة التعليمية لعام 1993	الارتباطات مع التصنيفات الأكاديمية لسمعة التي قام بها يو. إس. نيوز*
المنشورات الكلية لهيئة التدريس	84	84
منشورات كل هيئة	81	73
الإشادات الكلية	87	84
الإشادات بكل هيئة	81	75
إنفاقات العامة على التسمية والبحث	79	78
إنفاقات على البحث والتسمية لكل هيئة	70	67
معدل رواتب الأساتذة	72	62
الحجم الكلي لهيئة التدريس	60	67
حجم التسجيل الكلي	53	58
نسبة الجدد في 10% الأوائل من الصف	61	66
درجات الاختبار المجموعة 75%	66	77
درجات الاختبار المجموعة 25%	54	64
نسبة القبول	53	42
تنافس بارونز لعام 1993	54	63

ملاحظة: إن = 128

* الروابط بين تقويمات السمعة هذه = 91.

استخدام التصنيفات من أجل المسؤولية

رغم أن ساحرات "ماكث" يحركن مزيجاً غامضاً ومثيراً للمشكلات، فإن
نبوءاتهن، مع ذلك، تأتي صحيحة. ورغم كل الضجيج عن التصنيفات، هناك

عنصر حقيقة فيها. ويوحى تحليلنا بوضوح أن تصنيفات السمعة القومية، والتي تُجمع تقريباً مرة كل عقد، من قبل مجلس البحث القومي وسنوياً من قبل يو. إس. نيوز، تشكل إدراكات مشتركة عن مواهب هيئة التدريس ومواهب الطلاب. فضلاً عن ذلك، رغم أن هذه الإدراكات المشتركة ترتبط إحصائياً بموارد الجامعة في شكل مناصب هيئة تدريس، ورواتب هيئة تدريس، وتسجيلات طلاب، فإن تحليلاتنا لجامعات البحث العامة والخاصة توحي بأن معتقدات المقوم، في المجمل، تظهر كأنها تستند إلى اختلافات قابلة للقياس في بحث هيئة التدريس وإنتاجيتها العلمية، بالإضافة إلى انتقاء الطلاب الجدد.

ويولد إنتاج بحث هيئة التدريس وتحصيلها العلمي، مع انتقاء الطلاب، جودة سمعة، ولو بشكل غير كامل، في كل من تعليم المتخرجين وغير المتخرجين بعد. ويرتبط هذا الاستنتاج مع كتاب بيتر بلاو تنظيم العمل الأكاديمي (1994) ومراهنات انتقاء روجر جايجر: سباق التسلح بين الجامعات لتسجيل أفضل هيئة تدريس في البلاد وأكثر الطلاب ذكاء. ويُضفي مجتمعنا وجميع المؤسسات قيمة كبيرة على اكتساب المورد والنمو. ويحكم الرؤساء والأوصياء على نجاحهم على أساس هبات متزايدة، ونمو التسجيل، وتوظيف هيئة تدريس متميزة، وتأمين تمويل البحث، وإطلاق برامج جديدة، وزيادة درجات اختبار القدرة على الدراسة وتشديد مبانٍ جديدة. في المجمل، ومع بعض الاستثناءات، إن المؤسسات الأضخم والأغنى تمنح الرواتب الأعلى وتجذب هيئة التدريس الأكثر إنتاجاً والطلاب الأكثر كفاءة.

وإذا ما نظرنا إلى داخل نظام القيم الخاص بنموذج السمعة والمورد وعرفنا أن التقويمات والمراتب القائمة على السمعة هي جوهرياً مؤشرات ناقصة على مواهب الطلاب وهيئة التدريس، فإن هذه المقاييس يمكن أن تكون مفيدة للوالدين، والطلاب، والأكاديميين، وموظفي القبول، والمخططين الاستراتيجيين،

والمؤسسات، ومسؤولي الحكومة، والزيائن. على سبيل المثال، إن رغبة المرء بالحفاظ على براعته في البحث يمكن أن تكون مُحفِزاً مهماً لهيئة التدريس وأساساً لوضع أولويات من قبل المدراء. وفي الاختيار بين كليتين متاحتين وقريبتين جغرافياً، يمكن أن يكون الطلاب وأولياء أمورهم مهتمين بشكل كبير في كيفية إدراك أناس آخرين لجودة كل كلية. وبشكل مشابه، إن صانعي سياسة حكومة الولاية هم فخورون ببناء وصيانة التفوق في ولايتهم. وحين تفكر الشركات في تحديد التسهيلات في الولايات المتنافسة، فهي على الأرجح تنظر إلى عيار الجامعات. فتقويمات السمعة العالية تشير إلى جودة عالية لكثير من الناس.

ليس من الواضح بشكل كامل أن تقويمات السمعة تعبر عن الجودة التعليمية، ولا حتى نعرف بشكل كامل أية جودة أو أي شيء هناك في الخارج يقيسها. ففي عالم بشري، المعتقدات مهمة. مع ذلك، الأعداد هي التي تهتم في النهاية، وهناك على الأقل مشكلتان تتعلقان بالعدد؛ واحدة هي غياب الصلة التجريبية بين السمعة وتجارب الطالب التعليمية، والأخرى هي تحويل التقويمات إلى مراتب. أولاً، إن مجموعة قومية من الممارسات الجيدة، المستندة إلى عقود من البحث الصادق، تخدم كنموذج لتعليم الطلاب غير المتخرجين بعد (تشيكييرينج وجامسون، 1987)، ولكننا لا نعرف إن كانت ممارسات كهذه تؤثر في تقويمات السمعة. ثانياً، نرى إن جمع ونشر تقويمات مؤسسية أسهل من تحويلها إلى مراتب تكبر الفوارق التافهة بين المؤسسات والبرامج الجيدة. في طرف، يتظاهر يو. إس. نيوز أنه يحدد "الكليات الأفضل" وأن المراتب تمثل فروقاً هادفة في جودة التعليم. وفي الطرف الآخر، سيجعلنا النقاد نعتقد أن تقويمات يو. إس. نيوز للطلاب غير المتخرجين بعد "مليئة بالصخب والعنف، ولا تدل على أي شيء" (ماكيبث، الفصل 5، المشهد 5) وفي هذا العالم الناقص ربما تكمن الحقيقة في مكان ما بين هذين الطرفين.

نتوق جميعاً إلى الحصول على نماذج مسؤولية تعكس الأداء بدلاً من الهيئة. ورغم أن كلاً من تقويمات الهيئة الأكاديمية للطلاب غير المتخرجين بعد والمتخرجين تعكس بشكل جوهري موارد مستثمرة وموقف سوق، فإن تقويمات المتخرجين تقترب من الإشارة إلى أداء قابل للقياس أكثر مما تفعل تقويمات الطلاب غير المتخرجين بعد. هكذا، نضع تقويمات المتخرجين والطلاب غير المتخرجين بعد في موقعين مختلفين بشكل ضئيل داخل مثلث بيرك للمسؤولية. فجميع تقويمات السمعة تقع قرب زاوية الاهتمامات الأكاديمية لمثلث المسؤولية، لكن تقويمات المتخرجين تميل نحو محور أولويات الولاية، بينما تقويمات الطلاب غير المتخرجين بعد تميل نحو محور قوى السوق. إن نقلها أكثر إلى الوسط، أو إلى أسفل الخط، سيكون مهمة صعبة ولكننا نعتقد أن الاقتراحات التالية مفيدة:

1. طور المزيد من المؤشرات ذات الصلة. نحتاج إلى توسيع استخدام الأدوات التي تقيس تجربة الطالب بالإضافة إلى التطور والتحسين وذلك على مستوى المتخرجين والطلاب غير المتخرجين بعد في آن.

2. زد من الشفافية. يمكن تحسين تقويمات غير المتخرجين بعد من خلال زيادة شفافتها وإمكانية الاعتماد عليها. فالمنظمات التي تنشر التقويمات لا ينبغي عليها أن تكشف عن منهجها ومصادر معلوماتها بشكل كامل وحسب وإنما يجب أيضاً أن تختار منهج تقويم وتتمسك به.

3. وسّع التقويمات. كان هناك إفراط في التركيز على اللحظة الموجزة الجامعية لهيئة التدريس المثبتة والتي على مسار التعيين والتي تدرّس طلاباً مداومين بين الثامنة عشرة والاثنتين والعشرين من عمرهم، مع عدد مختلط من موارد هيئة تدريس منخرطة في أنشطة تعليمية، وبحثية وغير تعليمية مختلفة. يجب أن يتم توسيع أنظمة التقويم لإدخال المزيد من المعلومات حول نتائج الطلاب المنقولين والمتنقلين إلى

الكليات والراشدين، وطلاب السنتين، والدراسات متعددة الاختصاصات، والطلاب ذوي الدخل المتدني، والطلاب المعدين بشكل سيئ.

4. وسَّع المنظور. يمكن أن تُحسَّن تقويمات السمعة أيضاً من خلال طلب الرأي من سلسلة واسعة من صانعي القرار. وقد بدأ يو. إس. نيوز بمسح آراء أرباب عمل الخريجين الجدد ومهنيين آخرين. يبدو هذا وكأنه خطوة في الاتجاه الصحيح. فبدلاً من استئصال التقويمات الذاتية، يمكن أن يكون من المفيد توسيع نطاق الناس والبرامج التي تقدم رأياً حول كل مؤسسة.

5. قوِّم، لا تضع مرتبة. قوِّم المؤسسات في عدة أبعاد متناغمة مع المهمة، ولكن لا تضع لها مرتبة. فالمراتب تكبر بشكل غير ضروري الفروق التافهة بين المؤسسات والبرامج؛ فطبقات الجودة النسبية هي أكثر أهمية من المكان الدقيق في الهرم التراتبي.

6. لا تقوِّم بشكل متكرر دوماً. من النادر أن تتغير ظروف الأقسام بسرعة كبيرة، أما ظروف مؤسساتها فتتغير ببطء أكبر. ولا تحتاج مسوحات السمعة إلى أن يُقام بها بشكل متكرر جداً. فضلاً عن ذلك، تسهّل التحسينات الأخيرة في قواعد المعطيات القومية بشكل كبير الجمع السنوي لبعض أنماط مؤشرات الأداء، كمثال إحصاءات المنشورات، ومعطيات العائد والإنفاق، ونسب التخرج، ونسب الطلاب وهيئة التدريس، واللمحات الموجزة عن القبول، والتأخير عن دفع الديون، والجريمة في الحرم الجامعي.

إن الكدح المضاعف والإزعاج في لعبة التقويم يمكن أن يُختزل إلى إدراك أن تقويمات المتخرجين وغير المتخرجين بعد مختلطة في الطبخة نفسها ونسبياً عصية على التغيير لأي مؤسسة معينة بدون إضافة مهمة أو حبس للموارد. وتقترح مراجعتنا للدليل أن الهيئة الأكاديمية تعكس جوهرياً الإنتاجية العلمية لهيئة التدريس

و درجات اختبار الطلاب الجدد؛ فلا تقويمات سمعة المتخرجين أو غير المتخرجين بعد تستند إلى حقائق تجارب الطالب. على أي حال، إن تقويمات المتخرجين على الأقل تبدو وكأنها مؤسسة على مقاييس مردود البحث والتحصيل العلمي المرتبطة بنحو وثيق بمهمة البحث الأكاديمي.